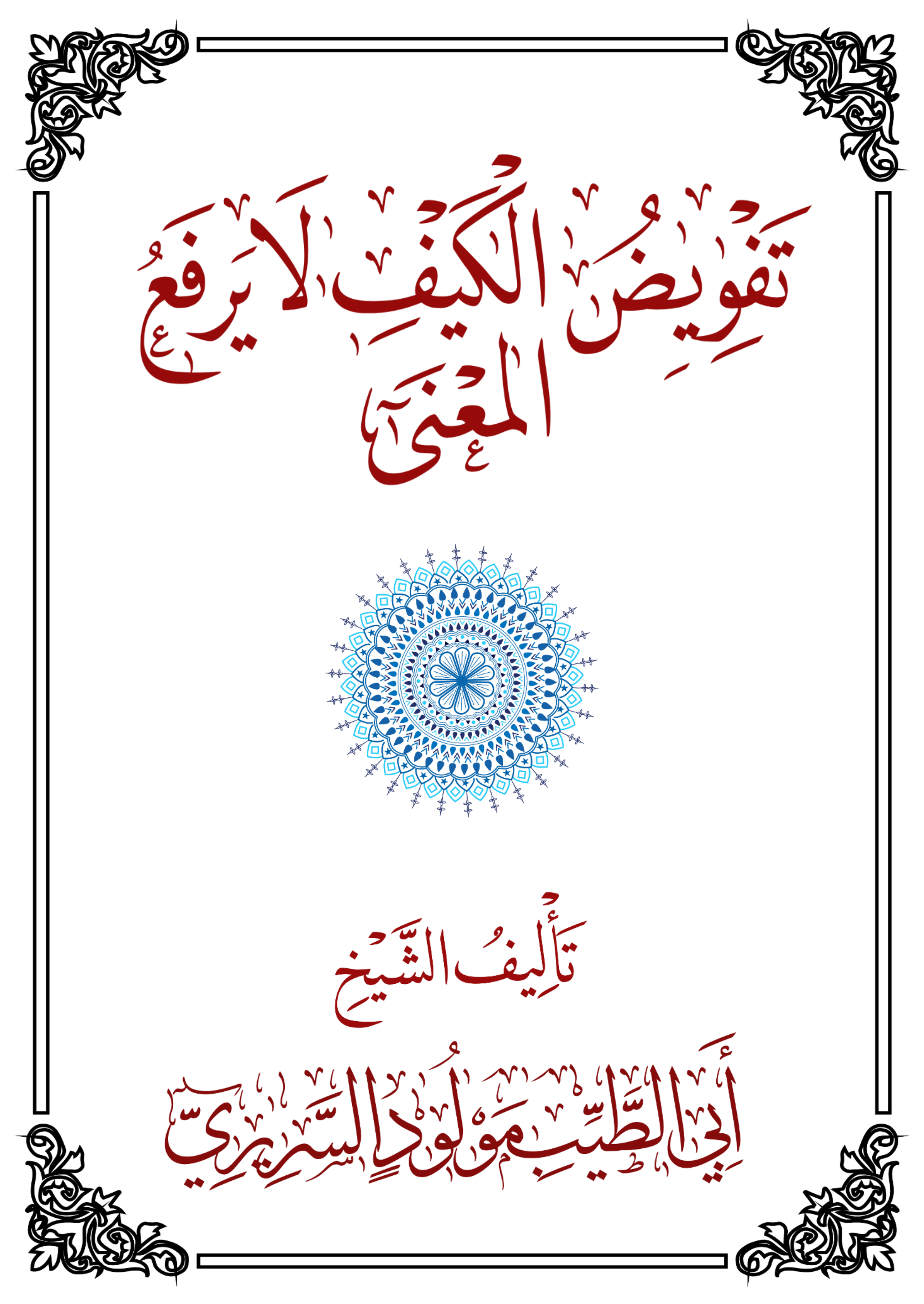


# تفويض الكيف لا يرفع المعنى

تأليف الشيخ

أبي الطيب مولود السريري












Tinkert.school@gmai.com





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المُرسلِين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

**أَمَّا بَعْدُ:**

❁ فقد طلب منِّي بعض الفضلاء من الَّذين لديهم تشوُّفٌ إلى اكتساب شيءٍ من النَّظر في مواقع البحث، ومجرى بناء الأحكام العقليَّة وغيرها، طلب منِّي كشفَ الغطاء عن مضمون القاعدة الَّتي أوردتُها في مقالةٍ سبقت، وهذه القاعدة أو الضَّابط -فلا مشاحة في الاصطلاح- هي: **التَّفويضُ في كيف اللَّفظ لا يرفعُ معناه**، فهذا الضَّابط الَّذي أُريد بيانُه، وكشفُ مضمونِه، إذ كان في ردٍّ على من يُثبت التَّجسيمَ، ثُمَّ يَدَّعي أنَّه قد تَجرَّد منه، وهذا الضَّابط السَّلبيُّ مُوجِبه هو هذا الَّذي ذكرنا.

وفي واقع الأمر أنَّ هذا الضَّابطَ يُؤتَى به لأمرين:

○ **الأمر الأوَّل**: **إثباتُ أنَّ النَّاسَ في هذا الزَّمان قد يَحمِلون بعضَ القول ولا يفهمون معناه، وهذا ما يُسَمَّى بحمل المُتناقِضات**، فيحملون كلامًا، يُفَسِّرونه بمعنًى، ومعناه ليس كذلك.

○ **الأمر الثَّاني: أنَّ هذا الضَّابط يُعَدُّ مِمَّا يُتوسَّل به إلى إثبات التَّجسيم في مواقعَ من المُعتقَدات الذِّهنيَّة.**

۞ هذا ما يتعلَّق بهذا الضَّابط الَّذي نَحُتُّه وصُغتُه، **إذ طريقتنا في بناءِ المعرفة أنَّنا لا نُقلِّد أحدًا**، وإنَّما إذا تعلَّق الأمرُ ببناء المعرفة فأوَّل شيءٍ نأتي به هو أنَّا ننظر في المادَّة الَّتي يُراد فيها بناءُ الحكم، ثُمَّ بعد النَّظر فيها وفي مضمونها وفيما تُفيده، نبني منهجًا يُستطاع به إخراجُ ما في ذلك المحلِّ المنظورِ فيه من المعالم، فليكنْ كُلُّ ذي بصيرةٍ ينظر في هذا الموضوع على علمٍ من ذلك، لأنَّنا لا نُقلِّد أحدًا، ولا نأخذ من أحدٍ شيئًا؛ لأنَّ الموضوعَ هو الَّذي يُعطِي الأحكام، ويَحكم على الأشخاص، وهو الَّذي يُثمر المعارف في النَّفس، ويُخبر عليها الواقع.

۞ أمَّا بيانُ ما ينكشِف به الغطاءُ عن هذا الَّذي ادُّعي بأنَّ هذا يدُلُّ على أنَّ أربابَ هذه المقالة كلامهم يوجب التَّجسيمَ، فالَّذي يتحقَّق به هذا البيان يكون بأمورٍ:

- **الأمر الأوَّل الَّذي يجب أن يُوضعَ باعتباره أساسًا في هذا المقال: أنَّ معنى اللَّفظ هو ما وُضِع له، وهذا يجب أن نتَّفقَ عليه**؛ لأنَّ هذا هو الَّذي عُرِّفَ به المعنى في تعريفه البسيط الَّذي يفهمه كلُّ أحدٍ، أو ما وُضِعَ اللَّفظُ بإزائه، أو غيرِ

ذلك من التَّعاريفِ المعروفة، ولكن يَكاد يكون المعنى واحدًا، فمعنى اللَّفظ هو ما وُضِعَ له اللَّفظُ من معنى، وبناءً على ذلك: فإنَّه إذا قيلَ يُثبَت للفظٍ معناه على وجه الحقيقة، فإنَّ ذلك يُقصَد به إثباتُه لِمَا وضعَتْهُ العربُ له، سواءً كان هذا المعنى:

- **ذاتًا محسوسةً.**
- أو كان **دالًّا على حدثٍ**، بمعنييه: المعنى المَصدريِّ، والمعنى الحاصلِ بالمصدر.
- أو كان دالًّا على **أمرٍ اعتباريٍّ**، فهذا هو الأساس الأوَّلُ، فإذا سلَّمنا هذا واتَّفقنا عليه، فإنَّنا حينئذٍ نكون قد وضعنا الأصلَ الأوَّلَ في هذا الموضوع، ومن قال بأنَّ هذا الأصلَ لا وُجودَ له، وأنَّ هذا لا يمكن أن نقبلَه أساسًا في بناء المعرفة في هذا المقام، فلْيُبَيِّنْ لنا ماذا يقصد بالمعنى، وماذا يُريد به؟ فإن كان له مذهبٌ في المعنى، فلْيَعْلَمْ على قطعٍ بأنَّه قد خالف جميع أهل اللِّسان وأهلِ العلم الدِّينيِّ على وجه الجملة والتَّفصيل، وعلى كلٍّ فهذا بابٌ مفتوحٌ للمُناقَشة، وذو الدُّربة في المعقولات الَّذي يغوص في أعماق الأشياء بنفسه غيرَ مُقلِّدٍ، يَستطيع أن يُناقَش حتَّى في المواضع الَّذي يكون فيها قول المُخالِف صحيحًا، وذلك بحُسن تعامله معَ قواعد الجدل.

- **الأمر الثَّاني: أنَّ التَّفويضَ في الكيف هو تفويضٌ في الهيئةِ، وتفويضٌ في العَرَضِ الَّذي يكون قائمًا بذلك المعنى الَّذي أثبتناه**، وبناءً على هذا فإنَّك إذا فوَّضْتَ في هيئةِ المحسوس فقد فوَّضْتَ في صورةِ العَرَضِ القائم بذلك المحسوس فقط، فإذا أثبتَّ أنَّ هذا المحسوسَ جِسْمٌ، فأنت قد أثبتَّ الجسمَ بقولك: أُثْبِتُ له المعنى الَّذي له في لسان العرب، فإذا أنت فوَّضتَ في كيفيَّته، فأنت لم تُفَوِّضْ إلَّا فيما يتعلَّق بالعرض الَّذي يقوم به، أمَّا المعنى فقد سلَّمتَه، وآمنتَ به، وقلت بأنَّه ثابتٌ على قطعٍ، إذن فأنت تُفَوِّض العرضَ القائمَ بذلك الَّذي أثبتَّه، بقولك أُثبِت له المعنى، فإذا فوَّضتَ في صورة العرض القائم بذلك المحسوس فقط فأنت قد أثبتَّ هذا المحسوسَ إن كان جسمًا، وفوَّضتَ فقط في العرض القائم به، من طولٍ، أو قِصَرٍ، أو لونٍ، أو تركيبٍ، أو ما شابه ذلك، إن لم يكن بعض هذه الهيئةِ قد أثبتَّها باللَّفظ اللُّغويِّ أوَّلًا، كالتَّركيب مثلًا، فإنَّه يُمكِن أن يكونَ تابعًا للُّغة، وليس تابعًا للأعراض الَّتي قد تختلف فتجيء وتذهب.

۞ **وهكذا الأمر في الفعل أيضًا**، فإنَّه يجري عليه نفسُ القانون، فإذا سلَّمْتَ في فعلٍ ما أنَّك تحمله على المعنى اللُّغويِّ، فأنت تُثبت له الحقيقةَ اللُّغويَّةَ الَّتي وضعَتْها العرب، فإذا قلت أُفَوِّض في كيفه، فأنت لم تُسَلِّمْ إلَّا الصِّفَةَ فقط، أمَّا المعنى اللُّغويُّ فهو ثابتٌ، وهكذا الأمر أيضًا في الأمور الاعتباريَّةِ، ولذلك فإنَّا

نقول **بأنَّ الكيفيَّةَ مُنْفَصِــلَةٌ عن محلِّها**؛ لأنَّها قد تكون هي أو يكون غيرها، أو يكون غيرها، فاختلاف هذه الماهيَّات، أو تنوُّعها وتعدُّدها، لا يمكن أن يرفعَ المعنى الأوَّلَ الَّذي أثبتَّه باللُّغة، لأنَّك حتَّى لو أدركتَ هذه الهيئةَ فإنَّك لن تدركَها إلَّا وهي قائمةٌ بذلك المعنى اللُّغويِّ الَّذي أثبتَّه أوَّلًا، وهذا ما سنُمَثِّل له بإيجازٍ، ثُمَّ بعد ذلك نُوَسِّع القولَ في هذه المسألة على الوجه الَّذي يقتضيه تمامُ ترسيخها، وبيانُ أنَّها الحقُّ، وأنَّ ما قلناه تشهد عليه اللُّغةُ والعقلُ والواقعُ.

❁ إذن متى فَوَّضْتَ في هيئةِ المحسوس، فقد فوَّضت في صورة العَرَض القائم بذلك المحسوس فقط، وهكذا الأمر في الفعل، فإذا قلت مثلًا: ذَهَبَ، جَاءَ، جَلَسَ، إلى غير ذلك، فهذه كلُّها أفعالٌ، فإذا أثبتَّ لها المعنى اللُّغويَّ فلا بدَّ أن تكونَ الهيئة المخصوصة الَّتي وُضِعَ لها هذا الشَّيءُ قد ثبتت لهذا الشَّيءِ، وإنَّما يبقى الهيئة والصِّفة الَّتي هي أمورٌ عَرَضِيَّةٌ، فتُفَوِّضُ في العرض، وتُثبِتُ المعروضَ، **وإثبات المعروض هو محلُّ الإشكال الكبير؛ لأنَّه يدُلُّ في المُعتَقَدِ على الجسم** كما سيأتي.

❁ والكيفيَّاتُ كلُّها كيفما كانت هذا هو حالُها، سواءً كانت هذه الكيفيَّةُ محسوسةً، أو كانت هذه الكيفيَّةُ نفسيَّةً، أو كانت كيفيَّةً مُختصَّةً بالكَمِّ، أو كانت من الكيفيَّاتِ الاستعداديَّةِ، فهذه كلُّها أعراضٌ، التَّفويضُ فيها هو تفويضٌ خارجَ

الماهيَّةِ الَّتي يُثبتها اللَّفظُ، وإذا تقرَّر عندنا هذا وآمنَّا به على هذين الأساسين، وهما:

- **أوَّلًا: أنَّ الإثباتَ يردُّنا إلى الوضع اللُّغويِّ.**
- **وثانيًا: أنَّ التَّفويضَ في الكيف هو تفويضٌ في الصِّفة والهيئة، وأنَّ هذا مُنفصِلٌ عن الأمر الَّذي أثبتَّه أولًا باللُّغة.**

فإذا ثبت هذان الأصلان فلننتقلْ إلى التَّمثيل، والَّذي يمكن أن يُمثَّلَ به هنا، ما دامت المسألة عقديَّةٌ:

- **اليَدُ مثلًا:** فإنَّك إذا قلت أُثبِتُ لها المعنى اللُّغويَّ، فمُقتَضَى كلامِك أنَّك تُثبِت عضوًا من الجسم، ولستُ أنا من نقل هذا، بلِ اللَّفظ يشهد على ذلك، لأنَّ اللَّفظَ هذا الَّذي وُضِع له، فاللُّغة هي الَّتي فَرَضَتْ علينا هذا الحكمَ وألزمتنا به، وإذا أثبتَّ أنَّه عضوٌ في الجسم، فإنَّه يستلزِم:
    - **أوَّلًا: مَحَلًّا**، فهذه هي طبيعة اللَّفظ.
    - **ثانيا: جِسْمِيَّةً**، فأثبَتَّ أوَّلًا هذا الَّذي ذكرْنَا، وأثبَتَّ أيضًا الجسميَّةَ في ذلك الشَّيءِ الَّذي فسَّرْتَه باللُّغة، لأنَّ اليدَ جسمٌ، إذ فيها طولٌ، وعَرْضٌ، وعُمْقٌ، وهذا هو حقيقة الجسم من ناحيةٍ فلسفيَّةٍ، وإن فسَّرتَه بما يَقبَلُ العَرَضَ، كما يذهب إلى ذلك من يذهب إليه، فالأمرُ واحدٌ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح، فهو على كلِّ حالٍ جسمٌ، فإن تفلسفتَ وقلتَ: لا أقصد الجسم، بل أقصد الجوهرَ، فيُطرح

عليك السُّؤالُ: هل تؤمن بالأعراض المُجَرَّدة؟ فإن قلت: أؤمن بالأعراض المُجَرَّدة، فنقول: انتهى الأمر، فإنَّ اليدَ لم توضعْ للأعراض المُجَرَّدة، وإنَّما اليد لفظةٌ موضوعةٌ لشيءٍ محسوسٍ، معروفٍ، هو هذا العضو الَّذي يتَّصل بالجسم على هيئةٍ مخصوصةٍ.

○ **ثالثا**: أنَّك تُثبت له **الأثرَ الَّذي يدُلُّ على الأعراض**، لأنَّ اليدَ تأتي بآثارٍ تتَّصِل بها، لأنَّ اليدَ جسمٌ فيه طولٌ وعَرْضٌ وعمقٌ، وهذه الجسميَّةُ لها هيئةٌ مخصوصةٌ، هي قوام حقيقتها، فإذا ارتفعت هذه الهيئةُ ارتفعت حقيقتُه، ويستلزم أن يكونَ محلُّه جسمًا كذلك، وهذه كلُّها لغةً، فإذا أثبتَّ ذلك أثبتَّ كلَّ هذه الأشياءِ، ولستُ أنا مُستنبِطَه، بلِ اللُّغةُ تنطِق.

فإذا فوَّضتَ كيفيَّتَه، وأسندتَ العلم بها إلى الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، فهذا لا ينفي الجسميَّةَ، وإنَّما ينفي العلمَ بالعَرَضِ القائمِ بذلك الجسمِ؛ لأنَّ هذا التَّفويضَ لا يتعلَّق حينئذٍ بما أثبتَّه، وإنَّما يتعلَّق بشيءٍ آخرَ وهو العَرَضُ، فتقول مثلًا: فلانٌ عنده سيَّارةٌ، لكن لا نعلم كيفيَّتها، أي لا أعلم هيئتها، ومثل هذا قولك: فلانٌ قتل فلانًا ولكن لا أعرف كيفيَّةَ ذلك، وكقولك: فلانٌ فعل كذا، ولكن لا أعرف كيفيَّته، فأنت بذلك أثبتَّ الفعلَ، فكيف تقول بأنَّك لم تُثْبِتِ الحقيقةَ اللَّفظيَّةَ؟! فكيف تُريد أن تبنيَ هذا الأمر المُتناقِضَ؟ لأنَّ التَّكليفَ إذا عُلِمَ، إنَّما يُعلَم به تعيينُ الصُّورة، وقد تكون الصُّورةُ هنا الجسميَّةَ فقط، كما سبق أن ذكرنا في اليد، وما شابه ذلك، وأنا لا يَهُمُّني أن تكونَ مُعْتَقِدًا لهذا، ولكن

المُشكلةُ أنَّك لا تُريد أن تقبلَ الجسميَّةَ، لو عَبَّرَ الإنسانُ وقال أنا مُجَسِّمٌ، وأؤمن بالتَّجسيم، لانتهى الأمر، فأمْرُه بينه وبين خالقه، ونحن لا نُحاسِب أحدًا، ولكن في المسائل المعرفيَّةِ العلميَّةِ الدَّقيقةِ الَّتي تستبطن بعض المعارف المُنكَرة، فهذا هو محلُّ الإشكال، وهذا محلُّ الخلاف، فهل ثبت الآن أنَّ هذه العبارةَ تدُلُّ على الجسميَّةِ؟ من قال إنَّها لا تُثبت الجسميَّةَ وأنَّا نقول: نُثبت المعنى، ثُمَّ نتخلَّص من هذا المعنى بقولنا نُفوِّض الكيفَ، فلْيُبَيِّنْ لنا وجهَ ذلك مشكورًا، فهذا أساس القول، ونحن مُستعِدُّون للحوار، ولكن بشرط أن يكونَ هذا الحوارُ مبنيًّا على البراهين العلميَّة الدَّقيقةِ.

۞ فإن قيل على سبيل التَّفريع: ليس هذا المعنى الَّذي نقصِدُه، وإنَّما هو معنىً آخرَ، فهنا يحِقُّ لنا أن نسألَ: ما هو هذا المعنى الَّذي تُثبِتونه غيرَ هذا الَّذي ذُكِرَ؟ فإن قيل: هو ما يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قلنا: لا بأسَ، ولكن هذا المعنى الَّذي يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، إن لم يكن هو هذا الَّذي دلَّت عليه اللُّغةُ، وقلتم بأنَّه لا علاقةَ لهذا المعنى بهذا الَّذي أثبتَتْهُ اللُّغة، إذن فهو معنى آخرُ، قد يكون مجازيًّا، ونحن نُقِرُّ لكم حينئذٍ بأنَّ عقولَكم قد تحرَّكت، وحينئذٍ تكون القضيَّةُ فيها رائحة العقل والنَّظر، فهذا فيه إقرارٌ بأنَّ المعنى اللُّغويَّ غيرُ مُرادٍ، لأنَّه إما أن يُقبلَ المعنى اللُّغويَّ، وإمَّا أن يُقبلَ أنَّ هذا ليس هو المقصودَ، وبذلك يكون الأمر قد خرج إلى المجاز، فإن قيل: إنَّكم تُشبِّهون الخالق بالمخلوق ولذلك التبستم! قلنا: نحن فقط ندرس اللَّفظَ اللُّغويَّ، فأين التَّشبيه، وأين التَّعطيل؟

فنحن نَدرُس معَكم لفظةً وعبارةً قلتم بأنَّها لا تُثبت التَّجسيم، فأثبتنا أنَّها تثبت التَّجسيم، ولْيكنْ هذا الأمر محلَّ مُناقَشَةٍ ونظرٍ، فإنِ استطعتم أن تنفصلوا عن هذا الَّذي ذُكِرَ، فالمسألة تكون قد مضت على سننها، وإن بقي هذا الأمر على هذا الثُّبوت، وعلى هذا النَّوعِ من الرُّسوخ، فلا يمكن إلَّا أن يتقرَّرَ الحكم على وفقه، **ومقتضى القول بأنَّكم لا تعنون المعنى اللُّغويَّ، وأنَّه معنًى يليق بالله، فهذا هو التَّفويضُ**، وعليه فأنتم لا تثبتون له معنى لُغويًّا، بل تُفوِّضون فيه.

۞ وقد تأتي بمقالاتٍ للسَّابقين، تقول فيها إنَّ المعاني مُشتَرَكةٌ، فنقول: إنَّ الاشتراكَ في المعاني بين الخالق والمخلوق -حتَّى لو قيل به- فإنَّه يُقال في المعاني الَّتي تقوم به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على وجه الوجوب والحقيقة، وتقوم بغيره على وجه الإمكان والعطاء الإلهيِّ فقط، فهي في المعاني كالعلم، فهذا لا إشكالَ فيه، فالتَّشبيه والتَّجسيم إنَّما يكون في الَّذي تقدَّم ذكرُه، ثُمَّ نقول: **إنَّ الاشتراكَ في قانون الوضع لا يكون بين معنًى مُبْهَمٍ، وبين معنًى معروفٍ، لأنَّ المعنى المُبهَمَ لا تُوضع له المعاني، لأنَّ العربَ لا تتصوَّرُه، فكيف تضع له معنى؟** فإن قلت: إنَّها تصوَّرته على طريق التَّشبيه، قلنا: هذا مجازٌ، فكيف يكون اشتراكًا؟ فإن قال: اقصد الكلِّيَّ الذِّهنيَّ، قلنا في جواب ذلك: الكلِّيُّ الذِّهنيُّ لا يُضاف إلى موجودٍ، لأنَّ إضافتَه إلى موجودٍ تُصيِّره جزئيًّا، هذا هو المُقرَّر في قوانين النَّظر، فمثلًا إذا قلتَ: اليدَ، وقلت بأنَّك تقصد المعنى الكلِّيَّ، فلك ذلك، ولكن إذا قلتَ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ

﴿أَيْدِيهِمْ﴾، فالإضافة هنا ترفع هذا المعنى، وتُثبِت معنىً مُقيَّدًا، وهو محَلُّ البحث والكلام، فهذا ديباجةٌ للبحث في هذا الموضوع، نُمَهِّد به القول لما سيأتي، ونُبيِّن به المراد لنصل إلى إثبات هذا الَّذي ادَّعيناه، **بأنَّ من أثبتَ لله تعالى على الوجه اللُّغويِّ، فإنَّ ذلك يُفضي به إلى التَّجسيم**، سواءً عرَف ذلك أو لم يعرِفْه، **والأصل أنَّه بفطرته مُنَزِّهٌ لا مُجَسِّمٌ، ولكن هذه العبارة إذا استعملها، وأجاب بها، وأتى بها، فهي تُلزمه بالتَّجسيم وإن كان ربَّما يُنزِّه بالفطرة**، أمَّا الَّذين علَّموه هذه العبارةَ، فقد علَّموه العقيدةَ التَّجسيميَّةَ، سواء شعر بذلك أو لم يشعرْ، هذا مفتاح القول في هذه المسألة، فإن أتى شخصٌ بما يرُدُّ به هذه الأشياء، وكان ردُّه حقيقةً، ومبنيًّا على أدلَّةٍ صحيحةٍ، فتح لنا بها آفاقًا أخرى للمعرفة، ونحن سنُقِرُّ بهذا، ونعتبر أنَّنا لسنا مستوعبين الأمر على وجهه، فإن لم يأت بشيءٍ، وبقيت الأمور على هذا الوجه، أو أتى بشيءٍ من التُّرَّاهات، تبقى هذه القاعدة على هذه الفائدة، ويبقى هذا الضَّابطُ هذا مدلولُه، سواءً في اليد، أو العين، أو الرِّجل، أو غير ذلك، أمَّا القول بأنَّنا نُثبت المعنى، ثُمَّ نُنزِّه، فكلُّ المؤمنين يُنزِّهون الله، ولكن أن تعتديَ على إخوانك المؤمنين في مواقعَ في الحقيقة أنت فيها مُخطِئٌ، أو قد تكون فيها من المُخطئين على أدنى المراتب، فهذا نوعٌ من التَّصرُّف سوف تُلقَم فيه الحجرَ، وإذا كان من ماتوا وتوفَّاهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا ينفعنا إيمانهم ولا كفرهم، فإنَّ الاشتغالَ بنبش قبورهم، والبحثِ عن عيوبهم، والكشفِ عن عقيدتهم، معَ أنَّهم الأنصارُ إلى الله وسيحكم الله فيهم، ولن ينتفعوا بهذا اللَّغط، ولن ينتفعَ به أحدٌ من

بعدِهم سوى بسوءِ الظَّنِّ، وما الَّذي سنستفيده بأن نُسيئَ الظَّنَّ بعلماءَ جهابذةٍ نُظَّارٍ مُفَكِّرين، أبلوا البلاء الحسن في الدِّفاع عن الدِّين بصُوَرٍ مُختلِفةٍ؟

❁ **يقول قائلٌ**: **نُنكِرُ على أهل البدع!** فيُقال له: ومن قال لك بأنَّك تعرفُ البدعةَ؟ ومن قال لك بأنَّك تحمل أدواتِ الكشف عن أسرار المعارف الَّتي في هذا الدِّين؟ فلو كان فيك ذَرَّةٌ من الخير لاشتغلتَ بعيوب نفسك، الَّتي قامت بك من رأسك إلى أخمص قدميك، أمَّا أن نبحثَ عن عورات النَّاس وعيوبهم، وأن نُفَتِّشَ عن مقالتهم من أجل أن نُسِيءَ الظَّنَّ بهم.

❁❁❁

❁ **ونطرح سؤالًا هنا**: **ما الَّذي أدَّى الآن بالعوامِّ إلى الاشتغال بما يُسيءُ الظَّنَّ بالأمَّةِ؟ من الَّذي حرَّك هذا الشَّيءَ في النُّفوسِ والعقول؟ وما الَّذي سنستفيده من هذه الطَّريقة؟** دينُ الله معروفٌ، والإيمان معالمه في القرآن، لا نحتاج إلى أيِّ عقيدةٍ من أيِّ شخصٍ أيًّا كان، ولا نحتاج إلَّا إلى كتاب الله وما فيه فيعمل النَّاس به، وإذا أراد أن يعرفَ هل عليه الخوضُ، أو ليس عليه الخوض؟ فلينظرْ في صحابة النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لماذا لم يخوضوا؟ ولماذا لم يبحثِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمَّا انطوى في صدورهم من معانٍ لهذا الضَّرب من الآيات؟ ما السِّرُّ في هذا السُّكوت النَّبَوِيِّ عن هذه الحال؟ ولماذا سكت النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن هذه الأمور ولم يُفَسِّرْها للصَّحابة؟ **الجواب**: **لأنَّ ذلك هو**

**تمامُ الدِّين، وذلك الانكفافُ هو تمام الإيمان، داخلٌ في ماهيَّتِه، وكنا نقول على الدَّوامِ إنَّ التَّركَ في الحقائق الشَّرعيَّةِ مُعتبَرٌ ويُعَدُّ من تمام أركانها.**

ويقول بعضهم: نحن ليس عندنا كيف، فيُقال لهم: وماذا يعني أن تُثبتَ هيئةً مخصوصةً لصفةٍ من صفات الله، أو لأمرٍ مُتعلِّقٍ بأمور الله؟

**وأنا أُريد جوابًا علمِيًّا دقيقًا عن هذه الأمورِ:**

- **أوَّلًا: ما معنى أن نحمل اللَّفظَ على معناه؟ وما معنى أن نُثبتَ المعنى؟ ما المُرادُ منه؟ أُريد تحديدًا دقيقًا في هذا الموضوع.**
- **ثانيًا: هلِ الكيفُ يرفع التَّجسيمَ؟**
- **ثالثًا: إذا كانوا لم يقصدوا هذا المعنى، وقصدوا معنى آخرَ فما هو؟ فإن لم يكن هذا اللَّفظُ يدُلُّ عليه فهل يعتبر هذا مجازًا؟ أو من باب استعمال اللَّفظ في أحد معانيه، فإذا كان كذلك فهل تقولون بالاشتراك؟ وإذا كان الاشتراك هو المُتمَسَّكُ به هنا، فهل هذا هو محلُّه؟**

فهذه هي الأشياء الَّتي ينبغي أن يقعَ عليها النَّظرُ، أمَّا كونُ الشَّخص أشعريًّا، أو كونُه معتزليًّا، أو كونه سلفيًّا، فلا دخلَ لهذا الأمر في هذا البحث بأيِّ وجهٍ من الوجوه، فهذه المسألة تُبحث بالحياد والنَّظر المُستقِلِّ، والَّذي سيُجابه من لا يُريد أن يأخذَ بالحقِّ، وأن يعذرَ إخوانه المسلمين، هو الَّذي سيواجَه بقومٍ لا يمكن أبدًا أن يُقارَنوا لا بالأشاعرة، ولا بالمعتزلة، ولا بغيرهم، بقومٍ لا يكادون

يرجعون عن إثبات هذه الأمور على وجهٍ فيه القطع والجزم، وإذا كانت أعراض العلماء لا تُساوي شيئًا، فعلى مدار عشرات السِّنين، وهم يُذمُّون، ويقذف فيهم، ويسبُّون ويُشتمُون، فلْيَعلمْ من يعلم ذلك أنَّه لا يُساوي جناح بعوضةٍ عند قومٍ آخرين، سيُسمعونه ما لا يخطر له بالبال!

۞ إذن نريد جوابًا على ما ذُكِرَ، فإنَّه سيفتح بابًا للنِّقاش العلميِّ في هذا الموضوع، ولا أُريد أن ننتقلَ إلى موضوعٍ آخرَ ليس هو محلُّ الحديث، لأنَّ ذلك يُشتِّت الذِّهن، ويُفسدُ المناقشة والمباحثة، ولا نكون كما حصل مرَّةً أنَّا كنَّا في الكُلِّيَّةِ، في موضوع الصِّناعة الفقهيَّة، فتقدَّمَتْ طالبةٌ فقالت كلامًا جميلًا، وأتت بما يُحمَد، وكانت قضيَّةُ الصِّناعة الفقهيَّة معروفةً، فيها مُناقشةُ بعض المواضيع كالتَّوجيه والتَّخريج وما شابه ذلك، ففي نهاية الأمر وُجِد إنسانٌ بالهندام الحسن، ويتكلَّم بشيءٍ من الأُبَّهة، فقلت هذا الرَّجلُ ربَّما سيُغرقنا بالصِّناعة الفقهيَّة، وسيدخلنا في معارفَ جديدةٍ، وسيناقش الكتاب وربَّما ينتقده، فلم يهتمَّ بهذا الموضوع نهائيًّا، وإنَّما قال: إنَّ علمَ الأصول لا يوجد في سوسَ، وأنَّه يوجد في الدَّار البيضاءِ، والدَّليل على ذلك أنَّهم يُدَرِّسون الورقاتِ! فمن الَّذي يتحدَّث عن جغرافيا الأصول؟! ثانيًا حتَّى لو أردت أن تُثبتَ الأفضليَّةَ لهذا المكان، قل كلامًا يقتضي ذلك، وليس أن تقولَ نُدَرِّس الورقات! فلو قال مثلًا: نُدرِّس المحصول، نُدرِّس البرهان، نُدرِّس البزدوي، أمَّا الورقات! وهذا يُقال

لمثله: أردتَ أن تصهلَ فنهَقتَ! وهذا هو الَّذي يقع الآن في هذه المباحث، فكما في المثال: أُريها السُّها، وتُريني القمرَ!

إذن فبداية المُناقشة ما سلف، فمن أراد أن يكونَ مُنصِفًا عالمًا بدقائق المعاني مُتعلِّمًا طريقةَ الجدل في بناء المعارف، معَ استصحاب الأدوات ومناهج الكلام على تمامها، فلْيُشاركْنا في مناقشة هذا الموضوع بأدواته ومُعدَّاته ومنهجه حتَّى نصلَ إلى أن نُثبِتَ ما هو الحقُّ في ذلك، ولْيَعلَمِ الجميعُ أنَّ هذا الأمرَ إنَّما جلبَ القولَ فيه بعد توقِّيه لسنينَ، هذا الظُّلمُ والاعتداء على المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فلا بدَّ أن نكشفَ حقائقَ المذاهب الكلاميَّةِ، ونستخرجَ ما كان كامِنًا فيها على تمامٍ، والغرض من ذلك الله عَزَّوَجَلَّ هو الَّذي يتولَّاه، فهذه كلمةٌ مُختصَرَةٌ، على أنَّا مستعِدُّون لمراجعةٍ إليه وإلى غيره، على أنَّا سنأتي بالقواعد الَّتي يُعتمَدُ عليها أهلُ هذا المسلك بالتَّتابع ونُناقشها، وسنُبيِّنُ أنَّها مُستنبَطَةٌ من أحوالٍ لا تدُلُّ عليها، كمثلِ هذه القاعدة أنتَ ترى أنها أُخِذَتْ من سكوتِ الصَّحابة، ولكن هل سكوتُ الصَّحابة يقتضي هذا الأمرَ؟ لماذا لا يقتضي أنَّها مجازٌ كما يقول الآخرون؟ فإذا اعتمدتَ على سكوت الصَّحابة في إثبات هذا، فسيعتمد الآخرون على سكوتهم في إثبات المجاز، وربَّما يكون الحقُّ معَهم! فأين هو دليلُك؟ وأين هي حُجَّتك؟ كلُّ هذه اللَّوازم الَّتي تأتي بها هي احتمالاتٌ، والاحتمالاتُ لا يُمكِن أن تُثبِتَ العلومَ في مواضعِ القطع كما هو معلومٌ في علم الكلام، والله أعلم.